محاضرة الأسبوع الرابع :

١- السيطرة العثمانية على الشام ومصر والحجاز واليمن :

ان المماليك كانوا يحكمون الجزء الغربي من الشرق العربي ويضم الشام ومصر والحجاز واليمن ، وذلك منذ ان انتزع المماليك السيطرة من الأيوبيين القرن الثالث عشر ، وبعد تغير طرق التجارة واكتشاف رأس الرجاء الصالح وتحول تجارة أوربا مع الشرق إلى هذا الطريق الجديد بدلا من مرورها بمصر ، عانت الدولة المملوكية تدهورا في اوضاعها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، إذ فقد المماليك موردا ماليا كبيرا كانوا يحصلون عليه من الضرائب المفروضة على البضائع التي كانت تنقلها القوافل عبر أراضيهم ، وقد وقع عبء هذا التدهور الاقتصادي على عاتق الطبقات الشعبية الكادحة من أصحاب حرف ومزارعين ، إذ فرضت السلطة المملوكية الضرائب الفادحة التي كانت موضع استياء الشعب آنذاك .

هذا في الوقت الذي أصبحت فيه النظم المملوكية في الإدارة والجيش متخلفة عما كانت عليه النظم العثمانية ، إذ كان المماليك يعتمدون نظام الفرسان ، أما العثمانيون فقد طوروا نظامهم العسكري ، فصار مؤلفا من المشاة والمدفعية ، وهذا يفسر لنا سبب فشل المماليك في مواجهة الخطر البرتغالي خاصة إذا ما علمنا أن البرتغاليين امتلكوا أساطيل كبيرة ولم يكن للمماليك قبل بها .

إن علاقة الدولة العثمانية المملوكية بقيت حتى أواخر القرن الخامس عشر علاقة مجاملة ومؤازرة عن طريق المراسلات وتبادل الوفود والهدايا . فعندما سقطت القسطنطينية بعث السلطان المملوكي حينذاك الأشرف اينال رسولا إلى السلطان محمد الفاتح يهنئه بهذا الانتصار ، وقد أشرنا فيما سبق إلى المساعدات التي قدمتها الدولة العثمانية في عهد با يزيد الثاني لدولة المماليك حين تفاقم الخطر البرتغالي ، ولكن العثمانيين سرعان ما أدركوا بعد هزيمة المماليك في معركة ديوا أوائل سنة ١٥٠٩ أنهم القوة الوحيدة القادرة على انقاذ العالم الإسلامي ، واعتقدوا أن وضع دمشق والقاهرة ومكة والمدينة تحت سيطرتهم يتيح لهم إمكانات اقتصادية

وستراتيجية ومعنوية لا حد لها ، وقد منحتهم الانتصارات التي احرزوها ضد إيران والقوى الأوربية ثقة عالية بأنفسهم .

لقد اتجه العثمانيون بعد انتصارهم على الدولة الفارسية في موقعة جالديران سنة ١٥١٤ للتوسع على حساب دولة المماليك في بلاد الشام ودخلت العلاقات المملوكية – العثمانية مرحلة سلبية وصلت إلى حد الحرب بين الدولتين ، أما السبب المباشر للاحتلال العثماني لبلاد الشام فكان تهديد الدولة العثمانية لحدود الدولة المملوكية وذلك عندما هاجمت إمارة ذو القدر ، وهي إمارة تركمانية صغيرة تقع في الجنوب الشرقي من الأناضول على الحدود الشامية وعاصمتها مرعش ، وقد تأسست في منتصف القرن الرابع عشر وكان أميرها متحالفا مع المماليك معترفا بتبعيتهم لهم ، وضمتها إليها بحجة عرقلتها سير جيوشها أثناء تقدمها لمحاربة الإيرانيين متعاونة في ذلك مع دولة المماليك نفسها .

وهكذا قامت الحرب بين الدولتين ، وجرت معركتها الحاسمة على أض سوريا في سهل " مرج دابق " في ٢٤ آب سنة ١٥١٦ بالقرب من مدينة حلب ، وكان السلطان سليم الأول يقود الجيش العثماني ، أما الجيش المملوك فكان بقيادة السلطان قانصوه الغوري (١٥٠٠ – ١٥١٧) ووضح منذ اللحظة الأولى للمعركة أنه ليس ثمة تكافؤ بين الطرفين وخاصة في مجال التنظيم وإدارة الحرب ونوعية الأسلحة المعتمدة ، فالجيش المملوكي المرتكز على نظام الفروسية لم يستطع مقاومة القوات العثمانية بتنظيمها المتقن واستعمالها المدفعية وأساليب القتال الحديثة ، كما كان لخيانة قائدين مملوكين للسلطان الغوري وهما خاير بيك نائب حلب وجان بردى الغزالي نائب دمشق وتبادلهما الرسائل سرا مع السلطان سليم أثر كبير في هزيمة المماليك ومقتل السلطان الغوري وانسحاب بقية القوات المملوكية المنهزمة إلى مصر ، وعلى حد تعبير ابن زنبل وهو مؤرخ معاصر فإنهم تركوا أثقالهم وأموالهم واختاروا سلامة الروح .

دخل السلطان سليم مدينة حلب في ٢٨ آب ١٥١٦ وقد قرئت الخطبة في مسجد الملك الظاهر باسمه ووصفه الخطيب بأنه مالك الحرمين الشريفين ، فنهض من

مكانه وقال بل أنا خادم الحرمين الشريفين ، وقد بقي في حلب قرابة ثمانية عشر يوما ، نظم فيها أمور المدينة وما حولها كملاطية وبهنسي وعينتاب ، ثم توجه نحو دمشق فوصلها في ٢٧ أيلول وظل فيها ما يقارب شهور ، وقد أبقى السلطان سليم النظام الإداري في الشام على ما كان عليه أيام المماليك ، إذ وجد بلاد الشام مقسمة إلى ست مقاطعات تعرف كل واحدة منها باسم (نيابة) وهي نيابات حلب ودمشق وحماة وطرابلس وصفد والكرك ، وقد عين عليها بكوات من الأتراك العثمانيين الذين يثق بهم .

إلا إنه أجرى تعديلا لهذا الوضع قبل عودته إلى العاصمة وذلك بأن رفع من شأن بعض المدن وحولها إلى مراكز إدارية رئيسة متخذا الوحدة الإدارية العثمانية وهي السنجق " اللواء " أساسا للتقسيم بدلا من النيابة ، كما عين جان بردى الغزالي واليا على دمشق ، ومد نفوذه على القسم الجنوبي من سوريا وحتى العريش ، ويشرف عليه حاكم حلب وثانيهما جنوبها ويشرف عليه حاكم دمشق ، وقد شمل التنظيم الإداري للسلطان سليم كذلك المدن الصغرى والقرى الكبيرة فعين على كل واحدة منها " صوبا شيا " يمثل السلطة العسكرية ويحفظ الأمن والنظام .

وكما اهتم السلطان بتركيز السلطة الإدارية العسكرية فإنه أظهر عناية كبيرة في تنظيم الخدمة القضائية ، وأبقى على نظام الحسبة وأوصى المحتسبين والبكوات والصوباشية بتنفيذ أحكام القضاة وقراراتهم ، ثم عين في كل سنجق مسؤولا عن تنظيم أمر المالية " الدفتر دار " .

هذا وقد ووزع السلطان سليم الحاميات التركية على السناجق وسعى لتثبيت هذه الحامية بربطها بأرض البلاد عن طريق إقطاع الخيالة " السباهين " تلك الأرض وشدهم إليها ، لكنه لم يحاول إدخال أنماط التنظيم الإداري العثماني بكل تفاصيله في منطقتين جبليتين من مناطق بلاد الشام أحدهما ، المنطقة الشمالية وتضم ملاطية وبهنسي وعينتاب وقلعة الروم وتسكنها قبائل تركية وتركمانية لها عاداتها الخاصة وتنظيمها العشائري الذي ينسجم مع طبيعة المنطقة الجبلية ، وثانيهما منطقة جبل لبنان التي كان لها كذلك أمراؤها الاقطاعيون من المارونيين والدروز ، وكانوا

يعيشون أيام الحكم المملوكي متنافسين متناحرين ويتمتعون بأوضاع شبه استقلالية ساعدتهم على دعمها مناطقهم الجبلية الوعرة ، لذلك رأى السلطان سليم ضرورة إبقاء المنطقتين بأيدي رؤسائها الوارثين يحكمونها وفقا لعاداتهم الخاصة ويرتبطون بالسلطان العثماني بروابط التبعية ويقدمون له ما عليهم من خراج الأرض ، وساعده على ذلك أن كثيرا منهم قد وفد إليه مقدما فروض الطاعة والولاء بعد انتصاره في معركة مرج دابق ، ولعل من أبرز الذين وفدوا عليه فخر الدين المعنى الذين اعتراف السلطان به أميرا على جبل لبنان .

بينما كان السلطان العثماني سليم الأول يدعم سيطرته على الشام اجتمع في القاهرة قادة المماليك العائدون من القتال ، وانتخبوا نائب السلطان الغوري " طومان باي " سلطانا جديدا عليهم ، وقد كان على طومان باي توحيد صفوف المماليك ، وإعادة بناء الجيش المملوكي بعد هزيمة مرج دابق وسقوط الشام بما يكفل الصمود في وجه الجيش العثماني ومما زاد في صعوبة هذه المهمة أن الوقت لم يعد كافيا للقيام بهذه المهمة على الوجه الأكمل ، بعد ان قرر السلطان سليم مواصلة زحفه نحو مصر وإسقاط دولة المماليك .

عندما سقطت دولة المماليك في يد العثمانيين كان من الطبيعي أن يتبع ذلك سقوط الحجاز ، وذلك لأن المماليك كانوا أصحاب السيادة عليه ، وقد أعلن زين الدين بركات شريف مكة ١٤٩٧ – ١٥٢٥ ولاءه للسلطان العثماني بعد ان وصله فرمان منح الأمان ، وقد أرسل الشريف بركات وفده إلى القاهرة برئاسة ابنه الكبير ابو نمي ، ليقدم فروض الولاء في ٣ تموز ١٥١٧ ويلقي بين يدي السلطان سليم بمفاتيح الكعبة وبعض الاثار النبوية الشريفة إقرارا له بالسيادة على الحجاز ، وقد استقبل السلطان سليم أبي نمي بحفاوة بالغة وأعطاه تفويضا بحكم والده وأعلن السلطان سليم نفسه خادما للحرمين الشريفين ، وقد ساعد هذا التفويض الشريف بركات في تقوية مركزه أمام خصومه في الشرافة ، وهكذا دخل الحجاز في نطاق السيادة العثمانية دخولا سليما ، وقد احتفظ العثمانيون بنظام الشرافة كما كان عليه أيام المماليك مع إنشاء متصرفية في جدة باسم متصرفية الحيش ، واوفقت الدولة

أوقافا كثيرة على الأماكن المقدسة ، وكانت إيراداتها تصب في خزانة مستقلة بالقصر السلطاني تعرف " حرمين دولابي " .

أما علاقة العثمانيين باليمن فقد بدت واضحة بعد سقوط الدولة المملوكية ودخول السلطان سليم القاهرة ، فقد أرسل الاسكندر الحركسي حاكم اليمن المملوكي وفدا ليقدم فروض الولاء للسلطان العثماني الذي وافق على إبقائه في منصبه ، إلا ان الصراعات الداخلية بين القادة المماليك انفسهم من جهة وازييياد نفوذ الامامة الزيدية بين قبائل الجبال من جهة أخرى جعلت السيطرة العثمانية في اليمن ضعيفة ، هذا بالإضافة إلى الخطر البرتغالي الذي كان يهدد السواحل اليمنية مباشرة لذلك فقد بعث العثمانيون قوة عسكرية إلى اليمن لم تستطع إقرار الأمن والدفاع عن السفن الإسلامية التي كانت تتعرض لمدفعية البرتغاليين وذلك بسبب النزاع الذي نشب بين قائدها حسين الرومي متصرف جدة والريس سلمان أحد قادة البحر العثمانيين .

إن موقع اليمن إلى الجنوب الغربي لشبه الجزيرة العربية له أهمية كبيرة في اقتناع العثمانيين بأن سيطرتهم المباشرة عليه تجعلهم يضمنون سلامة الأماكن المقدسة في الحجاز ، والتحكم في البحرين الاحمر والعربي وامتلاك موطئ صالح للوثوب على الأسطول البرتغالي في المياه العربية .

تعد حملة سليمان باشا الأرناؤوطي سنة ١٥٣٨ أول حملة منظمة إلى اليمن فقد ضمت ٢٠ ألف شخص مع ٧٤ سفينة بحرية ، مجهزة بالمدافع ، وكان من أهداف الحملة أن يحتل العثمانيون اليمن ويسبقوا البرتغاليين في احتلال عدن ثم غلق مضيق باب المندب في وجه الأساطيل الأجنبية ، وف ١٥٣٩ بدأ العثمانيون بعمليات توطيد السيطرة مما أدى إلى وقوع الصدام بينهم وبين الأئمة الزيدية ، وقد احتل العثمانيون عدن سنة ١٥٣٨ وتعز سنة ١٥٤٥ كما سقطت صنعاء في قبضتهم سنة ١٥٤٧ .

لقد أصبحت اليمن بعد الاحتلال العثماني تضم تسعة ألوية " سناجق " وهي صنعاء ، مخا ، زبيد ، صهلة ، كوكبان ، طويلة ، مأرب ، عدن ، ومن ناحية أخرى تحرك سليمان باشا بأسطوله ليستولي على بعض الموانئ العربية في حضر موت ومنا الشحر والمكلأ واجتاح ساحل الحبشة وعاد إلى السويس واكتفت الدولة العثماني

في تلك المرحلة باحتلال ساوكن ومصبوغ على الجانب الغربي من البحر الأحمر سنة ١٥٥٧ ولم تستطع الحبشة التدخل ضد العثمانيين آنذاك بقوة لأنها كانت تعاني من ظروف الانقسام بين مؤيدي الكنيسة الشرقية ومؤيدي الكنيسة الغربية ، وذلك قبل دخولهما في حرب أهلية طويلة استمرت حتى أوائل القرن السابع عشر ، وقد استفاد العثمانيون من هذه الظروف فقاموا بحملات بحرية إلى الخليج العربي بقصد تخليصه من الضغط البرتغالي وقد مهد لهم ذلك السيطرة على العراق .

هذا وقد ظلت اليمن في فترة خضوعها للحكم العثماني الأول ١٥٣٨ – ١٦٣٥ تتنازعها قوى العثمانيين والأئمة الزيدية .فالعثمانيون لم يستطيعوا أن يضمنوا سيطرة حقيقية على البلاد نتيجة لحركات المقاومة التي ستواجههم .

السيطرة العثمانية على مصر :

اعتقد السلطان سليم أن معركة مرج دابق ستؤدي إلى انهيار دولة المماليك وسقوطها نهائيا في قبضته لذلك عرض على طومان باي السلطان المملوكي الجديد الاعتراف بالخضوع للسيطرة العثمانية في مقابل الاحتفاظ بمنصب حاكم مصر ولكن طومان باي رفض ذلك وأصر على المقاومة .

ويبدو أن هناك سببين مهمين لذلك أولهما أن طومان باي كان يعتقد أن السلطان سليم لم يكن جادا فيما عرضه من مقترحات ، إذ إن رسالته التي بعث بها تنطوي على تهديد مباشر ، فسليم يعلم يقينا أن قاعدة المماليك الأساسية هي مصر وليس الشام ، ولو أنه عاد إلى استنبول بدون غزو مصر فمن المؤكد أن المماليك سيحاولون تجميع قواهم والتحول من موقف الدفاع إلى الهجوم على العثمانيين لاستعادة الشام ، أما السبب الثاني فيمكن في ضغط الأمراء المماليك على طومان باي خشية أن يثبت مركزه كسلطان في مصر .

اتجه السلطان سليم نحو جنوب سوريا واحتل فلسطين ثم اجتاز صحراء سيناء ووصل إلى شواطئ النيل مطلع سنة ١٥١٧ ، وقد سهلت الأمطار الغزيرة التي هطلت تلك السنة على الجيش العثماني عملياته العسكرية .

حـاول المماليـك بقيـادة طومـان بـاي تجميـع قـواهم وأقـاموا خطـا دفاعيـا عنـد الصـالحية لعرقلـة الزحـف العثمـاني ، غيـر ان العثمـانيين بعـد اسـتيلائهم علـى غـزة تجبنوا هذا الخط الدفاعي وانحرفوا نحو الجنوب ، ودخلوا الدلتا حتى بلبيس ، وفي مشـارف القـاهرة عنـد الريدانيـة حـدثت المعركـة الحاسـمة الثانيـة فـي حيـاة الدولـة المملوكيـة فـي ٢٣ كـانون الثـاني سـنة ١٥١٧ وانتهـت بهزيمـة المماليـك ودخـول العثمانيين مدينة القاهرة في اليوم السادس والعشرين من الشهر نفسه ، وبذلك هوت الدولة المملوكية التي امتد حكمها من سنة ١٢٥٠ وحتى سنة ١٥١٧ .

انسحب طومـان بـاي إلـى منطقـة الجيـزة ، وحـاول تنظيم حركـة المقاومـة هنـاك ولكـن القـوات العثمانيـة تعقبتـه حتـى فـر إلـى الـدلتا ليقـع فـي قبضـة العثمـانيين وعنـد مديرية البحيرة تم إعدامه في ١٧ نيسان سنة ١٥١٧ بعد ان استقبله السلطان سليم استقبالا طيبا وحادثه محادثة طويلة في شؤون مصر وإدارتها وأعجب بشجاعته وذكائه ويقال عن سليم أراد الإبقاء على حياته لولا إلحاح خاير بيك على إعدامه بحجة أن هناك مؤامرة يقصد بها إنقاذه من الأسر .

بقي السلطان سليم في مصر بضعة شهور يدرس أحوالها مع مستشاره المؤرخ الكردي إدريس البدليسي صاحب كتاب الشرفنامة ، ويقال إن البدليسي نصحه بأن لا يثقل كاهل المصريين بالضرائب كما التقى السلطان سليم مع مندوبي البندقية وعقد معهم معاهدة منحتهم امتيازات تجارية في مصر على غرار الامتيازات التي كانوا يتمتعون بها في عهد المماليك ، وقد اتخذت هذه المعاهدة فيما بعد أساسا لمعاهدات الدولة العثمانية مع الدول الأوربية الأخرى فيما يتعلق بالامتيازات التجارية .

قام السلطان سليم بتقسيم مصر إلى أربع وعشرين مديرية ، وأصدر قرارا أثناء إقامته منها بتعيين يونس باشا اول وال عليها ، إلا انه قبيل رحيله أصدر قرارا ثانيا بعزله وتعيين خاير بيك محله وقد ظل هذا محتفظا بمنصبه حتى موته سنة ١٥٢٢ . وقد أصدر الوالي خاير بيك بأمر من السلطان سليم قرارا بالعفو الشامل عن المماليك وتوزيع الرواتب عليهم وتولية بعضهم مناصب إدارية مهمة وذلك لخبرتهم الطويلة ودرايتهم بأحوال البلاد ، ولم تكن هذه السياسة جديدة على السلطان سليم فقد سبق له

الاعتماد على العصبيات المحلية في الشام بعد ان ضمن خضوع زعمائها وولاءهم للسيادة العثمانية ، فعلى سبيل المثال أسند شؤون الإدارة المحلية في جبل لبنان إلى الامير فخر الدين المعني أمير الشوف ، والأمير عساف التركماني حاكم كسروان والأمير منصور الشهابي حاكم وادي التيم بعد ان انضموا إلى صفوف العثمانيية في اعقاب هزيمة المماليك في موقعة مرج دابق .

وكانت وجهة نظر السلطان سليم في ذلك مبنية على أساس الاستفادة من هذه العصبيات المحلية في بعض الولايات البعيدة مثل مصر وجعلها عنصر موازنة بين الوالي وقائد الحامية العسكرية ، ومنعا لحدوث أي استئثار بالسلطة أو حصرها في يد واحدة قد تجد في بعد مصر عن استانبول ما يشجعها على إعلان الاستقلال عن الدولة العثمانية .

وعلى هذا الأساس وافق السلطان سليم أثناء إقامته بمصر على تعيين أربعين من أمراء المماليك وأسند إليه بعض المناصب الإدارية كما دخل بعضهم في عضوية ديوان الباشا " ديوان محروسة مصر " وهو مجلس إداري يرأسه الوالي وقد تشكل في مصر في أعقاب الغزو العثماني في رؤساء الحامية العسكرية ومن الكتخدار نائب الوالي ، والدفتر دار المسؤول عن الأمور المالية ، وأمير الحج ، وكانت مهمة الديوان في بداية الامر تنحصر في معاونة الوالي في شؤون الإدارة والحكم ، ثم تطورت بعد ذلك وأصبحت تشمل منع الوالي من إساءة استعمال السلطة .